الأوضاع الاقتصادية في تركيا في ظل الحكومات الائتلافية

(١٩٩٦ -١٩٩٩)

الأستاذ الدكتور

كريم مطر حمزة الزبيدي

hum.kreem.motar@uobabylon.edu.iq

جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الانسانية

الباحثة

بنين كاظم سلمان

hum711.baneen.kadhum@student.uobabylon.edu.iq

Shi'a Thought and Its Role in Interpretive Frameworks
(Thematic Interpretation as a Model)

Prof. Dr.

Karim Mtr Hamza Alzubaydi

University of Babylon - College of Education for Human Sciences

Researcher

Bneen Kazim Salman

الملخص:-

تعد البيئة السياسية المستقرة لاي دولة من الامور الهامة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة النمو ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأوضاع الاقتصادية في تركيا في ظل الحكومات الائتلافية ١٩٩٦-١٩٩٩، وايضاح البرنامج الاقتصادي لكل حكومة فضلا عن أسباب سقوط الحكومات المتعاقبة، وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي طيلة التسعينات وانخفاض مستوى النمو، بالإضافة للبطالة والتضخم وارتفاع مستويات الديون الخارجية إلى مستويات تفوق قدرة الاقتصاد على احتمالها.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الاقتصاد التركي، الحكومات الائتلافية، البرامج الاقتصادية.

Abstract:-

A stable political environment is important in achieving economic efficiency, increasing growth, and thus achieving economic prosperity.

This study aims to clarify the economic conditions in Turkey under the coalition governments 1996-1999, and clarify the economic program for each government as well as the reasons for the fall of successive governments, the reasons for economic instability throughout the 1990 and the low level of growth, in addition to unemployment, inflation and the rise in foreign debt levels to levels that exceed the ability of the economy to Its potential.

Keywords: Türkiye, the Turkish economy, coalition governments, economic programs.

المقدمة:ـ

بعد ان تسلم أوزال رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩وشرع بتطبيق برنامج اصلاح اقتصادي استطاع ان يحول تركيا من دولة قليلة النمو في الستينات والسبعينات وجعلها دولة ذات قوة اقليميه كبرى في التسعينات بعد ما كانت متخلفة أواخر السبعينات و انتهج بعدها سياسة اقتصادية ليبرالية وانفتح على الدول العربية المحافظة وخصوصا السعودية ودول الخليج العربي متجنبا تطوير العلاقات مع الدول العربية التقدمية مثل سوريا والعراق، وعلى الرغم من ان تركيا اتخذت موقفا محايدا من حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨ والفوائد الاقتصادية التي جنتها من هذا الموقف وذلك لارتفاع حجم التبادل التجاري بينها وبين كلا الطرفين المتحاربين وتحديدا العراق الذي مد انابيب نفطه للتصدير عبر الاراضي التركية مما عاد عليها بدخل (٣٠٠) مليون دولار سنويا بالإضافة لحصولها على جزء من احتياجاتها النفطية، كما واستفادت من تجارة الترانزيت العراقية والايرانية عبر اراضيها والتي قدرت بمئات الملايين من الدولارات طيلة مدة الحرب الا ان أوزال غير مساره عند اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حينما جعل تركيا تنحاز بشكل حاد وصارم إلى التحالف الكبير الذي قادته الولايات المتحدة فقد كان يريد ايضاح اهمية تركيا الجيو سياسية المستمرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومع ذلك اثبتت حرب الخليج بانها مكلفة بشكل مفرط وحتى كارثي بالنسبة للمصالح الاقليمية في تركيا إذ خسرت تركيا اكثر من ٦٠ مليار دولار بعد الحصار الاقتصادي على العراق، ومر الاقتصاد التركي بأخطر ازمة اقتصادية عام ١٩٩٤ إذ تدهورت العملة وخسر البنك المركزي نصف احتياطاته بعد تدخله لانقاذ البنوك التجارية ولدفاعه عن الليرة التركية من هجوم المضاربة،وخلال مدة ١٩٩٣-١٩٩٥ تغيرت الحكومة الائتلافية مرتين وكلفت الانتخابات خزينة الدولة واستمرت خطوات الإصلاح التي قام بها أوزال منذ مطلع الثمانينات واستمرت خلال التسعينات وظهرت بقوة مع قرارات ٥ نيسان وهي عبارة عن برنامج تقشف اتبعته تشيلر سعت من خلاله لجمع ٥ مليارات دولار من عائدات بيع المؤسسات.

أولاً: حكومة يلماز – تشيلر (٦ اذار١٩٩٦ – ٢٨ حزيران ١٩٩٦)

عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في كانون الأول ١٩٩٥

واسفرت عن تقدم حزب الرفاه[١] عبرت القوى العلمانية عن انزعاجها الشديد من تلك النتائج وأدى الجيش التركي دورا محوريا في العمل على قطع الطريق أمام حزب الرفاه والحيلولة دون وصوله إلى السلطة [٢]، منذ ظهور نتائج الانتخابات و فوز الإسلاميين بزعامة أربكان[٣] بالمرتبة الأولى و الذي حقق حوالي (٢١٪) من مجموع الأصوات مكنته من الحصول على (١٥٨) مقعدا من أصل ٥٥٠ أي ما يعادل ثلث المقاعد، وبفعل ما قدمه من خدمات ناجحة في بلديات إسطنبول و أنقره وعلى الرغم من أن حزبه أصبح أكبر الأحزاب البرلمانية الا أنه لم يتمكن من تحقيق النتائج التي تؤهله لتشكيل الحكومة فدخلت تركيا بأزمة سياسية جديدة، وكان لابد من أندماج أحزاب اليمين (الوطن الأم و الطريق الصحيح)[٤] لكي يتمكنوا من الحصول على (٢٠٪) من الأصوات؛ نظرا لفشلها و عجزها عن تحقيق الأغلبية ولكن بشرط حصولهما على دعم أحد حزبي اليسار لنيل الثقة [٥]، فتأسست الحكومة الائتلافية بين كل من (تانسو تشيلر) Tansu Chiller [٦] و(مسعود يلماز) Mesut Yılmaz [٧] في ٦ اذار ١٩٩٦ اتفق الطرفان على ضمان استمرار التوافق و إقامة شراكة حكومية مدتها خمس سنوات وإقامة برامج تغيير الهيكل الحكومي واتخاذ التدابير اللازمة في مجال الإدارة ومعالجة الفساد [٨].

واتفق يلماز مع تشيلر على الائتلاف بشرط أن لا تتسلم تشيلر رئاسة الحكومة الا أنها أصرت على تسلم المنصب في السنة الأولى، وبعد الكثير من المكالمات الهاتفية والاجتماعات تحالف الحزبان وحرصت تشيلر على مداولة رئاسة الوزراء لمدة ستة أشهر، وافق مسعود يلماز على ذلك وتشكلت الحكومة بتولي يلماز رئاستها في بادئ الامر على أن تتولى تشيلر رئاستها لعامين متتاليين وبررت تشيلر ذلك الموقف بأنه تضحية قدمتها لمنع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، وعَد أربكان الأتفاق بين تشيلر و يلماز من خلال تدخل المؤسسة العسكرية ما هو الا طعنة لخيار الشعب و الديمقراطية[٩].

وكان لفشل البرنامج الإصلاحي الذي وضعته تشيلر سبب بتفاقم الازمة الاقتصادية التي عانت منها تركيا عام ١٩٩٤ مما أدى بالحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الام والطريق الصحيح برئاسة مسعود يلماز إلى اتخاذ إجراءات سريعة منذ نيسان عام ١٩٩٦، منها فرض رسوم على الدراسة الجامعية الامر الذي أدى إلى قيام الطلاب في الجامعات بالأضراب وزيادة في الضرائب على أسعار المواد الاستهلاكية والذي أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد[١٠].

وبلغ التأزم ذروته بين الزعيمين الشابين يلماز وتشيلر حينما كشف يلماز في هذه الاثناء عن ان تشيلر وقبل يوم واحد من تخليها عن رئاسة الحكومة السابقة سحبت مبلغ خمسمئة مليار ليرة تركية نحو (٧ ملايين دولار) من حساب المدفوعات السرية الذي لا يمكن التصرف به الا بأمر خطي من رئيس الجمهورية وكان الاعتقاد الذي يساور يلماز ان تشيلر تصرفت بالمبلغ لغايات شخصية ومنافع حزبية وليس لتمويل عمليات خاصة بأمن الدولة ورد يلماز على انه لا يمكن ان يسكت عن هذه القضية حتى تقدم تشيلر تصريحا حول طريقة انفاقها لتلك الأموال الا ان رد تشيلر كان " **انها لن تفشي اسرار الدولة**" فرَد يلماز بأن " **اسرار الدولة ليست ملكاً لأحد**"[١١].

واتهم مسعود يلماز منافسته على زعامة اليمين التقليدي بأنها وراء كل المشاكل التي تعاني منها تركيا و تحديدا المشكلة الاقتصادية، بسبب السياسة الاقتصادية التي انتهجتها و لفسادها المالي والإداري و لحصولها على الثروة بطرق غير مشروعة، واستمرت التجارة غير الشرعية فيما يتعلق بتهريب السيارات الفاخرة إلى تركيا وعدم وضع تشيلر حد لها الا انها اعترفت في أوائل أيار ١٩٩٦ بتفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد و صرحت للصحفيين " **هناك بعض العلامات التي تدل على ضعف الاقتصاد وهناك حاجة لمعالجتها على وجه السرعة**" وحثت حليفها بالحكومة حزب الوطن الام اتخاذ إجراءات سريعة لاحتوائها[١٢].

برنامج الحكومة:

لا يوجد نص البروتوكول بشكل مكتوب خلال مدة تأسيس الائتلاف وتم الاتفاق بين الطرفين على المواضيع (الاقتصادية) التالية:

١- العمل على إيجاد الحلول اللازمة لمشكلة التضخم لأنه مشكلة مزمنة واضرت بالبلاد.

٢- العدالة في توزيع الضرائب.

٣- الخصخصة[١٣] والتي تشمل جميع المؤسسات بما في ذلك المصرف العام والمؤسسات المملوكة للدولة.

٤- إيلاء الزراعة اهتماما خاصا ومن اجل الاستفادة من جهود المزارعين وبيع منتجاتهم بالقيمة الحقيقية تم تزويد بنوك التعاونيات الزراعية بقروض مناسبة، وتم

فتح قرض بمعدلات فائدة مواتية تصل إلى ٢.٥ تريليون ليرة تركية لمشتريات البندق بشرط أن يتم تصديره، وتم تخصيص ما يصل إلى ١ ترليون ليرة لشراء عباد الشمس والزيتون لاستخدامه أيضا.

٥- سن قانون الجمارك وأدراج القوانين الملائمة على جدول الاعمال.

٦- وضع لائحة توفر زيادة صافية قدرها ٥ ملايين ليرة لموظفي الخدمة المدنية اعتبارا من ١٥ تشرين الأول.

٧- تشريع قانون التجار والحرفيين ومنح القروض لهم.

٨- منح قروض تشغيل لنقابات المنتجين بفائدة ٤٧٪.

٩- أكد البرنامج على مسألة الاتحاد الجمركي وضرورة استثمار الفرصة [١٤].

كان البرنامج الاقتصادي الذي أعلن عنه يلماز والذي بدا كبرنامج حزب الوطن الام وليس برنامج حكومة ائتلافية الامر الذي أدى إلى ردة فعل عكسية لدى شريكته بالائتلاف عبر عنها بغياب جميع وزراء حزب الطريق الصحيح عن هذا المؤتمر وسرعان ما أعلنت تشيلر أنه لا علم لها مسبق بمثل هذا البرنامج وكانت تشيلر في كواليسها تعلن أنه لا بديل عن حكومة أئتلافية يشارك فيها حزب الرفاه[١٥].

وبعد ان تم تشكيل الائتلاف العلماني بين حزب الطريق الصحيح و الوطن الام وجه أربكان ضربة انتقامية إلى تانسو تشيلر، وبدأ حزب أربكان بأعداد مشاريع قرارات تطالب بالتحقيق مع تشيلر في فضائح مالية و فساد اثناء رئاستها للحكومة السابقة، وبدأ حزب الرفاه بكشف الأوراق على طاولة اللعبة السياسية في البلاد أولها نتيجته بالموافقة بعد تصويت البرلمان (٢٣٣ضد ١٧٩ من مجموع ٥٥٠ صوتا) على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مخالفات ارتكبتها تشيلر منها منح بقيمة سبعة واربعين مليون دولار لتنفيذ مشاريع تتعلق ب(الشركة التركية لتوزيع الكهرباء) التي شملتها الخصخصة وكان من بين المصوتين إلى جانب هذا القرار نحو (٤٠) من نواب حزب الوطن الام (شريكها في الائتلاف) الامر الذي عده حزب الطريق الصحيح خيانة وطعنة في الظهر، كما قدم حزب الرفاه مشروعي قرارين آخرين يتعلق احدهما بمخالفات في منح مقاولات لشركة (توفاسي) التركية لأنتاج السيارات

والاخر يتعلق بمصادرة الثروة الشخصية لتشيلر[١٦].

بالإضافة إلى تفاقم المشكلة بسب الديون الخارجية وكان سبب ذلك لاستمرار الحكومات التركية لمعالجة تلك المشكلة عن طريق الاعتماد على مزيد من القروض الخارجية واستمرت تلك المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر حتى بعد استقالة حكومة أربكان – تشيلر في حزيران عام ١٩٩٧، ولم تستمر هذه الحكومة طويلا بسبب الخلافات وعدم الانسجام والتوافق بين يلماز وتشيلر[١٧].

ثانياً: حكومة أربكان – تشيلر (٢٨ حزيران ١٩٩٦– ٣٠ حزيران ١٩٩٧)

بعد فشل حكومة (يلماز - تشيلر) اعلن أربكان في ٢٥ أيار١٩٩٦ أنه كلف من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة و أنه سيشكلها قبل ٢ حزيران ١٩٩٦ وان على يلماز تقديم استقالته وكان هنالك دوافع وراء ائتلاف تشيلر مع أربكان أهمها قضايا الفساد و الاتهامات التي رفعها أربكان بحقها بتبديد ما يقارب (٦.٥) مليار دولار من الأموال لذلك أشترطت عليه أسقاط طلب التحقيق معها كما شعرت تشيلر بأن هنالك أتفاق ضدها بين ديميريل و أجاويد و يلماز للتخلص منها لأبعادها عن الساحة السياسية فقررت الدخول في تحالف مع أربكان لأفشال ذلك المخطط[١٨].

ويعد مجيء أربكان إلى السلطة عام ١٩٩٦ حدثا تاريخيا فريدا من نوعه لكونه أول رئيس وزراء إسلامي التوجه يتسلم هذا المنصب في تاريخ تركيا الحديث، كما ان اعلان الائتلاف بين حزبي الرفاه وحزب الطريق الصحيح برئاسة تانسو – تشيلر هو الاخر حدثا فريدا من نوعه إذ يمثل كل منهما شخصية مختلفة عن الأخر لان نجم الدين أربكان يمثل الشخصية الإسلامية وتشيلر تمثل المرأة المتحررة بالمفهوم الغربي وهي زعيمة أكبر الأحزاب العلمانية في تركيا فجلسا جنبا إلى جنب معلنين ولادة اول حكومة برئاسة شخصية إسلامية[١٩].

استغل أربكان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بسبب استنزاف نفقات الامن و الدفاع بنحو (٤٠٪) من الانفاق العام مع تصاعد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني[٢٠] في جنوب شرق البلاد كما ان إجراءات الحكومة الاقتصادية الليبرالية أدت إلى ارتفاع البطالة إلى (١٦٪) ومعدل التضخم إلى ما يزيد على(١٠٠٪)، ومن العوامل التي أدت لصعود حزب الرفاه في تركيا هو أصداء الإنجازات التي حققتها الأحزاب الإسلامية اثناء مشاركتها

في ائتلافات حكومية وتحديدا قيادات حزب الرفاه من خلال مناصبهم الوزارية وادائهم المميز في إدارة بلديتي انقرة و إسطنبول و محاربة الفساد و تنمية الأقاليم التركية و فتح ملفات الفساد لبعض المسؤولين العلمانيين و في مقدمتهم تشيلر الامر الذي أدى إلى تأييد عدد كبير من المواطنين لحزب الرفاه [٢١].

وعانت تركيا من مشاكل كثيرة اتسعت رقعتها بعد ازمة حرب الخليج [٢٢] التي تكبدت تركيا فيها أكثر من ٦٠ مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة (١٠٠٪) خلال عام ١٩٩٦، وامام خسائر أخرى تكبدتها تركيا قدرت بـ (١١) مليار دولار في عام ١٩٩٧ جراء توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوربي[٢٣].

برنامج الرفاه:

في يوم الأربعاء المصادف ٣ تموز١٩٩٦ قدم أربكان برنامج حكومته و قال:- "**عهد لي الرئيس في ٧ حزيران ١٩٩٦ بتشكيل الحكومة واسفرت المحادثات عن اتفاق بين حزب الطريق الصحيح، وحزب الرفاه، حضرة الرئيس أعضاء مجلس النواب الكرام تواجه تركيا في الداخل والخارج قضايا عالقة بحاجة لحلاً عاجلاً و أؤكد ان هناك حاجة ملحة إلى إرادة سياسية قوية و مستقرة وحازمة لحل هذه المشاكل و الاستفادة من الفرص التاريخية التي تأتي قبلها، في الواقع أن تشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في العام الثالث و السبعين لتأسيس جمهوريتنا يوضح لنا متوسط ولاية الحكومات مدى أهمية الاستقرار السياسي**"[٢٤].

وتضمن البرنامج هيكلة اقتصاد الدولة و خصخصة الشركات العامة كافة وتنظيم البنوك وفق القوانين و التشريعات، وتطوير سوق البورصة والاهتمام بحقوق الانسان مؤكدا على الالتزام بتطبيق برنامج حزب الرفاه قائلا (انه مع النظام العادل الذي هو بالأساس تشخيص للمشاكل الاقتصادية وضع الحلول اللازمة لها، كما وضع أربكان خطط صناعية ومشاريع كبرى مثل خطوط الغاز و النفط ومحطات الهيدروليك والمحطات النووية ومن المشاريع التي سجلت لصالح حكومته إقرار انشاء مفاعل نووي لأنتاج الطاقة الكهربائية في ال كويونلو(التابع لقضاء سليفه على البحر المتوسط)، كما عمل أربكان مع قضية الديون واوجد الحلول لها[٢٥]، وتوجه لإلغاء الفوائد في توزيع الضرائب في تركيا ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وانهاء الظلم وشخص أربكان هوية حكومته بأنها حكومة الفقراء[٢٦].

وعمل على تسريع مشروع جنوب شرقي الاناضول من اجل زيادة الاستثمارات في المنطقة، واشراك القطاع الخاص بشكل اكثر فاعلية، وان الهدف الرئيسي للبرنامج هو مكافحة التضخم، وجعل مستوى النمو سريع وتحقيق نمو مستدام، ورفع مستوى رفاهية المجتمع، وتحسين توزيع الدخل وزيادة فرص العمل وتسريع التصنيع باستخدام الموارد بشكل فعال، والانتقال في التنمية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي واعداد البنية التحتية اللازمة لتطوير المؤسسات الخاصة،و إزالة العقبات التي تعترض التنمية بطريقة سريعة ومخططة ومبرمجة لمنع الهدر وزيادة الإنتاجية في كل مجال(٢٧).

إلاّ ان حكومة اربكان واجهتها مشاكل اقتصادية تحتاج إلى حل ضروري وهي سد العجز في تمويل القطاع العام و القروض الداخلية كذلك تخفيض حجم القروض الخارجية، وأوضح أربكان في مقابلة شخصية حقيقة الأوضاع الاقتصادية بعد تسلمه المنصب إذ قال:- **"وعندما اصبحنا في الحكومة اطلعنا عن كثب على الأمور الاقتصادية ووجدناها أسوأ بكثير مما كنا نظن وجدنا فئة غير محدودة العدد من ارباب الشركات الكبرى القابضة تسلطت على الدولة – كل ينهب بأقصى قدرته و رجالات الدولة مجرد شركاء لهؤلاء في التسلط و النهب** "وكان يوجه أصابع الاتهام لتشيلر في كلامه(٢٨).

فورثت هذه الحكومة من الحكومة السابقة تركة مثقلة بالأزمات الاقتصادية كالبطالة والديون الخارجية والتضخم ومن اجل معالجة تلك الأزمات بدا أربكان بخطوة عاجلة لتحسين أوضاع الفئات الدنيا من المجتمع إذ اتخذ قرارا برفع رواتب موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين والمتقاعدين للنهوض بالواقع المعيشي للمواطن التركي، والحد من مشكلة البطالة الواسعة بين العمال والتي تنعكس سلبا على الفقراء(٢٩).

وذكر أربكان "**هدفنا الأساس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لخفض العجز العام في الميزانية، وضمان الانضباط النقدي وإعادة ميزان المدفوعات إلى هيكل سليم وبذل الجهود لزيادة القدرة التنافسية للصناعة لزيادة الإنتاجية وتنوع المنتوجات، وتوفير النفقات العامة وتجنب الهدر وإدخال فرص الشفافية و قابلية التدقيق والتأكيد على الانضباط المالي أي بذل كل الجهود لتحقيق ميزانية متوازنة وهيكل اقتصادي سليم**"(٣٠).

كما أكد برنامج حكومة أربكان على الاستمرار في سياسة الانتماء إلى الاتحاد الأوربي

وتقوية جميع الممارسات والفعاليات المتعلقة به على وفق المصالح الوطنية لتركيا مع تقوية علاقات تركيا مع جاراتها وتقوية صلاتها بالعالم الإسلامي ودول البلقان واسيا الوسطى[٣١].

وأتبع حزب الرفاه سياسة ناجعة في حشد تأييد المجتمع التركي في عموم المحافظات والمدن بفعل استخدامه اليات ثقافية واقتصادية رفعت من الايمان بدور الحركة الإسلامية في التغيير المنشود واستخدام الموارد الاقتصادية[٣٢]، وبعد نجاحه في تشكيل الحكومة حرص أربكان على خلق حالة من التوازن بين التزامه بشروط وبروتوكول الحكومة التي تم تشكيلها في حزيران ١٩٩٦ وبين تنفيذ وعود الحزب الإسلامية وانسجام سياسته مع اتجاهات ومبادئ شريكته بالائتلاف الحكومي تشيلر[٣٣].

ومن أهم إنجازات نجم الدين أربكان:

على الرغم من قصر مدة حكمه حقق أنجازات اقتصادية مهمه منها معالجة مشكلة التضخم، وكانت فوائد الاستدانة من الخزينة عند تسلم السلطة تصل إلى (١٧٠٪) من قيم القروض، وخفضت النسبة إلى (٨٣٪) فقط في شهر شباط ١٩٩٧، وأستطاع تحسين الميزانية ورفعها من ٤٨ مليار دولار إلى ٧٨ مليار دولار، ونهاية عام ١٩٩٦ كان العجز في الميزانية العامة للدولة ٢٠ مليار دولار وانخفض الدين الداخلي من ٣٠ مليار إلى ٢٢ مليار دولار، ولجأت الحكومة إلى بيع ٥٠ الف دار حكومية كانت مشغولة من قبل موظفين حكوميين مقابل أسعار رمزية ومن جانب أخر لجأت الحكومة إلى فرض ضرائب على المتعاملين بالأوراق المالية و سندات الخزينة، بهدف خفض فوائد البنوك و المساعدة على مقاومة التضخم، كما عملت حكومته على تحقيق شعار تركيا العظمى والذي تحقق بعد أنفاق ١٢٠ مليار دولار، وفي ٢٨ حزيران ١٩٩٦ كان مؤشر البورصة يشير إلى ٥٥٠ نقطة، وفي شباط ١٩٩٧ حطم الأرقام القياسية واصلا إلى ١٧٠٠ نقطة،وأثبتت الغرف التجارية في أنقرة في الدراسة الاقتصادية والتي أعدتها عن حكومة الرفاه الأكثر نجاحا من الناحية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٢[٣٤].

وفيما يتعلق بالديون الخارجية وضعت حكومة الرفاه ضمن خططها الاقتصادية الامتناع عن الاستدانة من الخارج وهو ما قلل الفوائد فضلا عن سداد حصة كبيرة من

الديون الخارجية والتي تقدر ب (٦) مليار دولار، من مجموع (٨٠) مليار دولار[٣٥]، واتخذت حكومة أربكان إجراءات لصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة التي تضم الحرفيين والعمال والمتقاعدين والمزارعين وأصحاب الدخل المحدود[٣٦]، واتخذ قرارا برفع رواتب الموظفين والمتقاعدين للنهوض بالواقع المعيشي وشمل هذا القرار ما يقارب (٧) مليون موظف ومتقاعد، ورفع رواتب العسكريين والشرطة بنسبة اعلى فضلا عن رفع الأجور الشهرية للعمال إلى ١٧ مليون ليرة تركية أي ما يعادل (٢٠١) دولار، وطالب بزيادة الحوافز المالية في الدوائر الحكومية[٣٧].

مشروع الدول الثمانية:

حقق أربكان واحدا من اهم طموحاته الإسلامية بتأسيسه منظمة الدول الثمانية الإسلامية (D- 8) وهي دعوة لتجمع إسلامي مواز لمجموعة السبعة (G-7) [٣٨]في الغرب وان الهدف من مشروع الدول الثمانية هو تمثيل المصالح الاقتصادية لدول إسلامية رئيسية وضمت (تركيا، إيران، باكستان، بنغلادش، اندونيسيا، ماليزيا، نيجيريا، ومصر) وكان تأسيس هذا المشروع لأقتناع أربكان بعدم الجدوى من انتظار موافقة الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا، وظلت منظمة الدول الثماني في حالة سبات لأنها تفتقر إلى شخصية متماسكة[٣٩].

وخلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٧ حقق البرنامج الاقتصادي تحسنا قصير الاجل من حيث التضخم، والتوزان المالي، والنمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي الذي بلغ (٨.٣٪) عام ١٩٩٧[٤٠]، لكن النقص العام في الأسواق المالية في اعقاب الازمتين الماليتين الاسيوية والروسية التي تسببت في تدفقات رأسمالية كبيرة من تركيا (١٠.٥ مليار دولار) ونتيجة للركود الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي تم تحويل ثمانية بنوك أخرى إلى صندوق التنمية المستدامة، و منذ أواخر عام ١٩٩٨ عاشت تركيا واحدة من أكبر الازمات في تاريخها إذ وصلت الدولة إلى افلاس وأزمات طاحنة وانهار الاقتصاد وتسارع التضخم واتسع حجم الفساد[٤١].

ونتيجة للخلافات بين طرفي الائتلاف الحاكم بدأت المطالبات بأستقالة الحكومة تتزايد فطالب فؤاد ميراث رئيس اتحاد البورصات بفض التحالف بين حزب الرفاه وحزب الطريق القويم لعدم استعداد أي منهما للتراجع عن مواقفه واكد بأن طرفي الائتلاف الحاكم تناسيا

القضايا الاقتصادية و استغرقا في قضايا الخلافات حول الأصولية و العلمانية وأضاف بأن اتحاد البورصات كان في البداية يؤيد ذلك الائتلاف الذي انهى ثلاثة اشهر من الفراغ السياسي في تركيا واتاح للإسلاميين التعبير عن انفسهم بطرق ديمقراطية لكن الوضع تغير الان ولم تعد الحكومة الحالية تفعل شيئا سوى الاختلاف على دور الدين(٤٢).

وذكرت صحيفة الجمهورية العراقية ان البرلمان التركي ناقش اقتراح كان قد تقدم به حزب الوطن الام لحجب الثقة عن الحكومة الائتلافية التي يقودها أربكان، في الوقت الذي أعاد تزايد الانتقادات التي قدمها قادة الجيش التركي لأداء الحكومة الائتلافية إلى الاذهان ذكرى ثلاثة انقلابات عسكرية خلال اقل من أربعة عقود مضت، وأفاد تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية من انقرة ان الترجيحات تؤكد ان محاولة حزب الوطن الام لحجب الثقة عن الحكومة ستمنى بالفشل واكد التقرير احتمال تخلي حزب الطريق الصحيح بقيادة تانسو تشيلر عن تحالفه مع أربكان إذ ما واصل تحديه للجيش(٤٣).

وذكرت الصحيفة ذاتها بأن أيام صعبة بانتظار ائتلاف (الرفاه - الطريق الصحيح) إذ ازدادت حدة النزاع والخلاف بين حزبي الائتلاف الحكومي الرفاه والطريق الصحيح حول كيفية تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الامن القومي التي اتخذها في اجتماعاته، وذكر السكرتير العام لحزب الرفاه (اوزهان اصيل تورك) ان رئيس الوزراء نجم الدين أربكان لم يوقع على توصيات وقرارات مجلس الامن القومي وان هذه التوصيات والقرارات لن تكون ملزمة للحكومة(٤٤).

وحذر مسعود يلماز زعيم المعارضة التركية من اندلاع حرب أهلية وشيكة في البلاد بسبب الخلافات بين الحكومة بزعامة حزب الرفاه وقادة الجيش ودعا يلماز في اجتماع لحزبه إلى مصالحة علنية بين الطرفين لتفادي جر تركيا إلى حرب أهلية(٤٥).

إن وصول حزب الرفاه إلى السلطة لم يكن ليرضي القوى العلمانية وعلى رأسها الجيش وجاءت الفرصة لهذه القوى عندما القى رئيس بلدية سينجان (احدى ضواحي انقرة) المنتمي إلى حزب الرفاه كلمة في احتفال نظم في يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٩٧ بعنوان (من اجل القدس) ودعا فيها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك عندما اقدم أربكان على التحذير من مغبة معاداة الإسلام(٤٦)، و في الأول من اذار ١٩٩٧ خاطب رئيس الجمهورية

سليمان ديميريل برسالة رسمية جاء فيها:- " **تسود قناعة تامة انكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية و الديمقراطية و أنني اشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم** " و جاءت هذه الرسالة بعد رسالة من الجنرال إسماعيل حقي قره داغي وبعد عدة أيام من تسلم أربكان إنذارا مباشرا من الجيش لكبح ما سمي آنذاك بالتطلعات الأصولية الإسلامية [٤٧]، شعر الجيش التركي بالخطر على النظام الاتاتوركي فقام بتصعيد ضغوطه على أربكان من خلال مطالبتها بتنفيذ العديد من الإجراءات بلغت ١٨ مطلبا [٤٨].

ثم جاء الانقلاب العسكري على الحكومة الوحيدة التي شكلها أربكان بعد ثمانية أشهر فقط ففي شباط ١٩٩٧ حدث ما يعرف بالانقلاب الناعم إذ ان العسكر سلكوا طريق الضغط على الساسة لا انتزاع السلطة بالقوة وعلى الرغم من القوة التي تمتع بها أربكان الا انه اضطر إلى الاستقالة[٤٩].

وفي أيار ١٩٩٨ وبعد الإطاحة بحكومة أربكان بعشرة اشهر طالبت محكمة امن الدولة في انقرة بإغلاق رابطة رجال الاعمال المستقلين الموسيادMUSIAD[٥٠] والتي تنتمي إلى التيار المحافظ في السياسة التركية واستندت الدعوى التي صدر الحكم بناءاً عليها إلى خطاب كان قد القاه رئيس الرابطة في تشرين الأول ١٩٩٧ انتقد فيه قرار الحكومة التي تولت السلطة بعد الرفاه الذي قضى بمد فترة التعليم الأساسي المحظور فيها تدريس الدين من خمس إلى ثماني سنوات بحيث تشمل المرحلة الإعدادية وليس الابتدائية فقط، واصفاً ذلك بانه سيقدم للمجتمع اجيالاً لا تعرف دينها و وصل به الامر للقول انه حتى البريطانيين واليونانيين الذين احتلوا قسما من البلاد بعد الحرب العالمية الأولى لم يتجرأوا على فعل ذلك[٥١].

ثالثاً: الحكومة الائتلافية لمسعود يلماز - بولند أجاويد٣٠ حزيران١٩٩٧- ١١ كانون الثاني١٩٩٩

بعد اسقاط حكومة نجم الدين أربكان ووصول مسعود يلماز إلى الحكم في٣٠ حزيران عام ١٩٩٧ تم تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزب مسعود يلماز وحزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol Parti [٥٢]) بزعامة بولند اجاويد[٥٣] وحزب تركيا الديمقراطي بزعامة حسام الدين جندورك ودعم زعيم حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi CHP /)[٥٤]بايكال [٥٥].

وأفادت التقارير الاقتصادية الدورية المنتظمة الخاصة بالبلاد والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية عن سنة ١٩٩٧ كانت المنظمة تلح بقوة على ضرورة اعتماد برنامج اصلاح اقتصادي و اجتماعي هيكلي يكون متسقا و بالتالي فأن عقد التسعينات في تركيا يعد عهدا ضائعا على صعيد الإصلاح الاقتصادي و يبقى هذا التقويم صحيحا حتى بعد اخذ الجهود التي بذلتها حكومة تحالف الأقلية برئاسة مسعود يلماز في صيف ١٩٩٧ بعين الاعتبار ففي ظل تلك الحكومة اكتسبت عملية الخصخصة بعض الزخم وسار الإصلاح الضريبي خطوة نحو الامام و امكن إبقاء التضخم تحت التسعين بالمئة(٥٦).

برنامج الحكومة الائتلافية:

في يوم الاثنين (١٧ تموز ١٩٩٧) عرض برنامج الحكومة الخامسة والخمسين في تاريخ الجمهورية التركية إذ قال يلماز " في هذه المدة ارتفع معدل التضخم ، واصبح عجز التجارة الخارجية والحساب الجاري غير مستدام ووصلت أسعار الفائدة إلى مستوى يردع الاستثمارات ووصلت البطالة إلى مستوى يمكن أن يؤدي إلى انفجارات اجتماعية، و أن السياسات الخاطئة المتعلقة بالزراعة و تربية الحيوانات أدت إلى افقار الفلاحيين والى زيادة الهجرة الداخلية، ونحن نوجه الاهتمام بحصول الفلاحين على الحصة التي يستحقونها من الدخل القومي، إيجاد الحلول اللازمة لمشاكل رواد الاعمال الصغار و المتوسطين وكذلك التجار و الحرفيين، و ان مشاكل جنوب شرق الاناضول لم تنشأ في الواقع من أسباب عرقية ولكن نتيجة لأسباب جغرافية و اقتصادية واجتماعية و البنية الاقتصادية للمنطقة"(٥٧).

كما قال مسعود يلماز: **" ان مشروع جنوب شرق الاناضول و زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وفتح مشاريع استثمارية جديدة في المنطقة وتوفير فرص عمل لأبناء شعبنا لتحسين مستوى الدخل ذلك يقدم جميع أنواع الدعم و الحوافز للقطاع الخاص، ورجال الاعمال الاقليميين و الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم و التجار الحرفيين لتطوير الزراعة و الصناعة الزراعية و الصناعة التحويلية في المنطقة "والعمل على اعداد وثيقة سياسية واستراتيجية للصناعة الدفاعية، في اسرع وقت ممكن ودعم جميع الأنشطة لتقليل التبعية الأجنبية في الصناعات الدفاعية وأن هدفنا الذي لا غنى عنه هو انشاء صناعة دفاعية وطنية منفتحة على القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ولديها قوة تنافسية وإمكانات تصدير**

مع الأسواق العالمية ولديها القدرة على تجديد نفسها، وتَمكن التعاون المتوازن مع الدول الصديقة والحليفة"(٥٨).

وكان هدف مسعود يلماز من البرنامج إعادة الثقة المفقودة في الداخل و الخارج وإزالة التوتر الذي يمر به المجتمع وتقديم الحلول للمشكلات ووقف الفساد ووضع حد للإدارة العامة المتهالكة، وتمثل البرنامج بمعالجة التضخم من خلال انشاء نظام اقتصادي ثابت ومستقر باتجاه النمو و الاستخدام الصحيح للموارد والسعي لتوفير فرص العمل وتشجيع المدخرات التي تمول الاستثمارات ومعالجة الأنظمة المصرفية من خلال كفاءة وضمان السيطرة على البنوك وايلاء النظام الضريبي أهمية، فضلا عن الجانب الزراعي وتربية الحيوانات، وتوفير فرص العمل للمزارعين والحد من الهجرة الريفية وضمان التوزيع العادل للدخول والقضاء على البطالة وايلاء البنى التحتية أهمية خاصة وتمويل الاستثمارات لهذا الجانب وتوفير كافة أنواع الدعم للتجار والحرفيين في القطاع الصناعي والزراعي والقطاع الخاص من اجل الضمانات الاجتماعية و الاقتصادية في جنوب شرق الاناضول، وتشجيع الاستثمارات لتسريع عملية التنمية وخلق فرص العمل ومعالجة مشكلات السكان الذين تركوا قراهم جراء الحرب مع الإرهاب، وتوفير الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي والفحم بالجودة العالية وتشغيل المصانع، وايلاء قطاع الكهرباء أهمية كبيرة وانشاء شبكة طرق منها سكك الحديد والجوية والبرية على وفق المعايير الدولية وتطويرها وجعلها على وفق أنظمة السلامة المرورية، وانشاء الموانئ و المرافئ لنقل البضائع و تلبية متطلبات السياح، وحماية البيئة من التصحر(٥٩).

"والتأكد من ان البنوك العامة تقوم بواجباتها المتخصصة فقد عطلت الحكومة السابقة الانضباط المالي العام تماما، إذ اعتمدت الإيرادات العامة على حزم موارد وهمية نفقات عامة غير واقعية بدعوى وجود ميزانية متوازنة، وعلى الرغم من ان حكومتنا تؤمن بضرورة تغطية النفقات العامة بالضرائب التي تعد اكثر مصادر الدخل صحة، فهي تسهم بتحقيق الإيرادات غير الضريبية مثل الخصخصة في تعافي البلاد من الكساد الاقتصادي اهدافنا الرئيسية هي الإصلاح الضريبي عن طريق خفض معدلات الضرائب على قضايا معينة وحماية دافعي الضرائب من التضخم، والاهتمام بتربية الحيوانات ونظرا لأهمية

الثروة السمكية فتم اتخاذ التدابير لزيادة الإنتاج والعمل على مكافحة الحرائق من خلال توفير واستخدام جميع الإمكانيات التكنلوجية الحديثة،والحد من البطالة من خلال زيادة الاستثمارات والإنتاج بقيادة القطاع الخاص وتوفير فرص العمل التي تعطي أولوية لمشاركة الشباب والنساء الاهتمام بالطاقة وتوفيرها على المدى المتوسط والبعيد وتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدة والطرق الجوية والبحرية بما يسرع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٦٠].

إلاّ ان حكومة يلماز سقطت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٨ بسبب التوجهات الاستقلالية لمسعود يلماز ولأنها لم تتمكن من إيجاد حل سياسي او اقتصادي ولأتباعها سياسة اقتصادية خاطئة إذ توجهت لأعمال الطرق باهضه الثمن لمشاريع كان حولها الكثير من الشكوك في سوء الاستغلال كما توجهت إلى اصدار المزيد من السندات الحكومية[٦١] بنسب فائدة كبيرة في محاولة لسد عجز الميزانية مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال لشراء هذه السندات بدلا من استثمارها في توسيع الصناعة وامتصاص فائض البطالة ولم تقم هذه الحكومة بإصلاحات حقيقية[٦٢]، وتم تكليف بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي بتشكيل حكومة انتقالية تحددت مهمتها الأولى بالتحضير لإجراء انتخابات مبكرة في البلاد وهو ما جرى في نيسان ١٩٩٩[٦٣]،ويمكن تلخيص مؤشرات الاقتصاد التركي خلال مدة ١٩٩٦-١٩٩٩بالجدول التالي: -

جدول رقم (١) يوضح مؤشرات الاقتصاد التركي ١٩٩٦ـ١٩٩٩[٦٤]

السنة	معدل النمو الاقتصادي	الدين الخارجي القيمة بالمليار دولار	التضخم	النسبة%
١٩٩٦	%٧.١	٧٩.٨	%٨٠	٦.٦
١٩٩٧	%٨.٣	٨٤.٢	%٨٨	٦.٨
١٩٩٨	%٣.٨	٩٦.٤	٨٥	٦.٩

من أسباب اختلال التوزان المالي في التسعينيات ان تركيا كانت في حالة حرب أهلية افتراضية مع حزب العمال الكردستاني(PKK) بين عامي ١٩٨٤-١٩٩٩ مما أدى إلى تكثيف الصراع المسلح وتحويل الموارد إلى الدفاع مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض النمو وعند مقارنة أداء النمو في تركيا خلال مدة ١٩٨٠-١٩٨٨ يتضح ان النمو كان متفوقاً على مستوى أدائها في مدة ١٩٨٨-١٩٩٨ أي تفوقت المدة الأولى على الثانية وأن النمط الثاني هو نمطاً هشاً للغاية لأنه قائما على الديون و ان المقارنة العادلة بين العقدين اعترفت صراحة بعمق الصدمات الخارجية في التسعينات التي مارست تأثيرا سلبياً على أداء

الاقتصاد التركي مع الاخذ بعين الاعتبار حرب الخليج، والحرب ضد حزب العمال الكردستاني التي استمرت حتى أوائل عام ١٩٩٩[٦٥].

انعكس كل ذلك على أداء النمو وعاشت تركيا عملية نمو متقلبة إذ أثر ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية واختلالات القطاع العام وتقلبات التضخم[٦٦].

وعند البحث في أسباب الانخفاض في نمو الاقتصاد التركي (أسباب ألازمات) فان ذلك يعود لسببين هما

أ- أسباب خارجية: -

تتعلق بالأزمة العالمية التي ظهرت في بلدان جنوب شرق آسيا[٦٧] عام ١٩٩٨ ثم تسربت إلى دول كثيرة منها تركيا كما وان الازمة التي ضربت الاقتصاد الروسي كانت لها اثار سلبية على الاقتصاد التركي؛ للتبادل الاقتصادي الكبير إذ ان الازمة الروسية وازمة بلدان جنوب شرق اسيا تسببت بنقص المصادر الأجنبية في تركيا والميل إلى الأسواق المحلية في الاقتراض العام وأصبحت مدفوعات الفائدة للديون المحلية واحدة من أكبر البنود في الميزانية[٦٨].

وبالنسبة للازمة الروسية عام ١٩٩٨ فقد اثرت على تركيا من عدة جهات فعلى الرغم من أن الاقتصاد التركي شهد تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير عام ١٩٩٥-١٩٩٧ وكان أكبر حجم لتدفق رؤوس الأموال قد وصل إلى ٩ مليار دولار تقريباً الا انه في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ انخفض إلى أقل من مليار دولار و بدأ يقل تواجد المستثمرين في اسواق الدول النامية و بدأت حركة رأس المال تتجه للهروب من تركيا إذ إنسحب من تركيا (١٠.٥) مليار دولار خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٨ [٦٩] و ادى إنخفاض القيمة إلى تراجع التجارة و الصادرات الرسمية مع تركيا، و كذلك تراجع دخل السياحة بسبب إنخفاض عدد السائحين القادمين من روسيا إلى تركيا.

ب- أسباب داخلية منها:

من أسباب اختلال التوزان المالي في التسعينيات ان تركيا كانت في حالة حرب أهلية افتراضية مع حزب العمال الكردستاني بين عامي ١٩٨٤-١٩٩٩ مما أدى إلى تكثيف الصراع المسلح وتحويل الموارد إلى الدفاع مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وانخفاض

النمو[٧٠]، وللسياسة الاقتصادية الخاطئة للحكومات المتعاقبة[٧١].

أما الديون الخارجية لتركيا فقد بلغت ٧٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ و٧٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩٦، واحتلت المرتبة الثامنة بين أكثر دول العالم مديونية[٧٢]، ومن الجدول أعلاه يلاحظ ان مديونية الدولة بدأت بالارتفاع إلى مستويات تفوق قدرة الاقتصاد على احتمالها ونتج عن ذلك موجات من التضخم المفرط وارتفاع غير مسبوق لمعدل الفائدة وانهار سعر صرف الليرة التركية وتعزى هذه الزيادة السريعة إلى العجز والاقتراض بفائدة عالية[٧٣].

وأصبح الدين الخارجي المتراكم على وجه الخصوص وعدم كفاية الأحتياطيات بالنسبة، للديون المتراكمة قصيرة الاجل مصدر قلق بالغ الأهمية [٧٤]، اما على صعيد الدين الداخلي بحلول نهاية عام ١٩٩٦، بلغ إجمالي رصيد الدين الداخلي (٦٤.٩٪)[٧٥].

وفي ظل هذه المدة التي زاد خلالها التوتر والشكوك داخليًا وخارجيًا إنخفضت إمكانية الحصول على تمويل من الخارج وارتفعت الفائدة على الاستدانة من الداخل فقد كان هروب رأس المال سببًا في إرتفاع الفائدة وزيادة القروض القصيرة الأجل في مجموع الديون، بينما كانت الفائدة الحقيقية (٣٪) تقريبًا في تموز ١٩٩٨ قفزت إلى (٥٦٪) في كانون الاول ١٩٩٨[٧٦].

أما التضخم فقد تميزت مدة (١٩٩٦-١٩٩٩) بعدم وجود إصلاحات حقيقية بدرجة كبيرة، وارتفعت معدلات التضخم حتى بلغت حداً مزمناً، إذ تراوحت ما بين (٧٠-٩٠٪)[٧٧]، ويبدو ان مشكله التضخم ليست جديده على الاقتصاد التركي إذ يعود السبب الرئيسي للتضخم في تركيا إلى تراكم العجز في الميزانيات في عقود الحكومات السابقة وفساد متراكم في الجهاز المصرفي ومضاربات مستمرة على الليرة ففي نهاية ١٩٩٧ كانت قيمة الليرة التركية (٢٠٠ ألف ليرة تركية للدولار)[٧٨].

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال دراستنا للأوضاع الاقتصادية في تركيا في ظل الحكومات الائتلافية ١٩٩٦-١٩٩٩ يتضح الاتي:

عانت تركيا من أزمات اقتصادية طيلة التسعينات لإنها كانت تعيش تبعات حرب الخليج والحصار الاقتصادي على العراق فضلا عن انها كانت في حالة حرب أهلية افتراضية

مع حزب العمال الكردستاني(PKK) بين عامي ١٩٨٤-١٩٩٩ مما أدى إلى تحويل الموازنة إلى الدفاع، وتأثرت تركيا بالأزمة العالمية التي ظهرت في بلدان جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٨ والازمة الروسية التي أدت إلى ان تصل تدفقات رؤوس الأموال في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ إلى أقل من مليار دولار و بدأ يقل تواجد المستثمرين و بدأت حركة رأس المال تتجه للهروب من تركيا لعدم الاستقرار السياسي بالإضافة لعدم وجود إصلاحات حقيقية بدرجة كبيرة بل على العكس عملت الحكومات المتعاقبة على زيادة الديون الخارجية التي بلغت مستويات تفوق قدرة الاقتصاد على احتمالها والتي نتج عنها موجات التضخم المفرط والتي بلغت حداً مزمناً، إذ تراوحت ما بين (٧٠-٩٠٪)، وعانت تركيا من أزمات اقتصادية طيلة التسعينات في ظل الحكومات المتعاقبة وان متوسط ولاية الحكومات توضح مدى أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي ولم تظهر أي محاولات اصلاح حقيقية باستثناء ما قام به اربكان خلال توليه السلطة عام١٩٩٦ ثم جاء الانقلاب العسكري على الحكومة الوحيدة التي شكلها أربكان بعد ثمانية أشهر فقط ففي شباط ١٩٩٧ حدث ما يعرف بالانقلاب الناعم ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب مما أدى سقوطها واحدة تلو الأخرى.

هوامش البحث ومصادره

(١) حزب الرفاه:- وهو حزب سياسي تركي تأسس في ١٩ تموز ١٩٨٣ وهو امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني الذي حظرت نشاطاته اثر انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ وبينما كانت قيادات حزب السلامة الوطني وعلى رأسها اربكان تحت الاقامة الجبرية او النفي تداعى من بقي حرا طليقا من كوادر الحزب إلى جمع الشمل والسعي إلى تأسيس حزب جديد على انقاض حزب السلامة الوطني المحظور رسميا، خاض الرفاه جولات الانتخابات البلدية والتشريعية منذ تأسيسه وحقق تقدماً مضطرداً ففاز في انتخابات البلدية في دوائر اسطنبول وازمير والاناضول عام ١٩٩٢ فوزا كاسحا، و دفعت الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٤م بحزب الرفاه إلى ساحة الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي، نظراً لفوزه في أكثر من ٤٠٠ بلدية، كان أهمها

بلدية أنقرة وبلدية إسطنبول، ومثلت هذه الانتخابات إرهاصًا بتزايد شعبية الرفاه وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية في كانون أول - ١٩٩٥م، وفاز فيها حزب الرفاه بـ ١٥٨ مقعداً، وهذا الرقم يمثل خُمس أعضاء المجلس التشريعي وتم حظر الحزب في ١٩٩٨م بتهمة انتهاك علمانية الدستور . للمزيد ينظر: - يوسف ابراهيم الجهماني، حزب الرفاه الرهان على السلطة الاسلام السياسي الجديد، دار حوران، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٥، ١٦، ١٩، ٢٥.

(٢) فاضل كاظم حسين، ما بعد الكمالية الصعود المدوي للإسلام السياسي في تركيا دراسة في تجربة حزب الرفاه الإسلامي ١٩٨٣- ١٩٩٨، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٧٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٤٠٧.

(٣) نجم الدين أربكان:- ولد عام ١٩٢٦ في مدينة سينوب انهى تعليمه الثانوي عام ١٩٤٣ ثم تخرج من كلية الهندسة وكان الأول على دفعته فاشتغل معيدا في الكلية ذاتها انهى الدكتوراه في المانيا في سن مبكرا وعين أستاذا مساعدا في تركيا وهو في السابع والعشرين من عمره ليعد اصغر أستاذا مساعدا، ترقى في مناصبه العلمية ووضع حجر الأساس للصناعة القومية حتى لا يكون الاتراك محتاجين إلى الغرب وبدا رسميا بالظهور على الساحة السياسية عام ١٩٦٩ وهو العام الذي ظهر فيه ما يسمى بالإسلام السياسي ولم يخف ميوله الإسلامية التي اثارت جدلا واسعا حوله من قبل العلمانيين، مما جعل ديميريل يرفض ادراج اسمه على قوائم الحزب الانتخابية في انتخابات عام ١٩٦٩، لقب أربكان (بابو السبعة أرواح) و(الخوجة) للمزيد ينظر: كريم مطر حمزة الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢١٢ .

(٤) حزب الطريق الصحيح:- ويعد وريث الحزب الديمقراطي الذي أسسه (عدنان مندريس)، وتراس الحزب (حسام جندوروك) في العام ١٩٨٣، تولت تانسو تشيلر قيادة حزب الطريق القويم، وفشلت في قيادة حكومة ائتلافية عام ١٩٩٤، تراجعت أصوات الحزب بعدها عام ١٩٩٥ بحصوله على المرتبة الثالثة، مقابل حصول الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان على المرتبة الأولى، وشاركت تشيلر في حكومة الأخير الائتلافية نائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للخارجية، وهي الحكومة التي أسقطت عام ١٩٩٧ بتدخل العسكر ومنع أربكان من العمل السياسي تراجعت شعبية حزب الطريق القويم التي ارتبطت بشكل كبير بسليمان ديميريل، وتمكن بصعوبة في انتخابات ١٩٩٩ من تخطي الحاجز المطلوب لدخول البرلمان في المرتبة الخامسة، وتدهورت شعبية الحزب أكثر بعد الاختلاف بين تشيلر و يلماز بشأن توحيد صفوف اليمين ونتيجة لذلك، كانت الهزيمة الكبيرة وخروجه من البرلمان في انتخابات ٢٠٠٢ التشريعية التي فاز بها حزب العدالة والتنمية مستقطبا عددا من رموز حزب الطريق.للمزيد ينظر:- محمد صادق اسماعيل،التجربة التركية من اتاتورك إلى اردوغان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٣، ص ١٠٧-١٠٩.

(٥)منال محمد صالح الحمداني، التطورات السياسية في تركيا ١٩٩٣-٢٠٠٢دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٧، ص ١٢٦،١٢٥.

(٦) تانسو تشيلر:- ولدت في اسطنبول عام ١٩٤٢ درست الاقتصاد بجامعة روبرت الامريكية عام ١٩٦٧ في عام ١٩٧١ بدأت التدريس في جامعة بيل الامريكية ونظرا لتفوقها تم قبولها مباشرة لأكمال الدكتوراه فحصلت على الدكتوراه عام ١٩٧٣ كانت تشيلر احدى منتقدي سياسة أوزال الاقتصادية فكانت ترفع التقارير باللغة التركية و الالمانية و الانكليزية لأنها كانت تتقن هذه اللغات وكانت محبة للسلطة و المصالح الاقتصادية وتتمتع بالدهاء والحنكة السياسية وهي اول وزيرة في تركيا في عام ١٩٨٦ دعتها الولايات المتحدة إلى وزارة الخارجية لتطلب منها تقييمات بشأن الوضع الاقتصادي في تركيا وفي عام ١٩٩١ انضمت تشيلر إلى حزب الطريق الصحيح بدعوة من سليمان ديميريل واصبحت رئيسة لمجلس ادارة الحزب وأصبحت اول سيدة تترأس الحكومة ٢٥ حزيران ١٩٩٣- ٢٠ ايلول ١٩٩٥ . للمزيد ينظر:- عبير عدي علي الصالح، تانسو تشيلر ودورها السياسي في تركيا ١٩٩٠-٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص٧، ١١، ١٤، ١٦، ٣٤، ٣٦.

(٧)مسعود يلماز:- ولد في اسطنبول عام١٩٤٧ في مقاطعة تدعى ريزاي درس في جامعة انقره تخرج من كلية العلوم السياسية عام ١٩٧١ و بعدها درس الماجستير في المانيا في جامعة كولونيا كلية العلوم الاجتماعية قسم الاقتصاد وترك المانيا وعاد عام ١٩٧٤، و عمل بعد تخرجه في العديد من الشركات الخاصة بقطاع الكيمياويات ١٩٧٥-١٩٨٣ وعندما اسس أوزال حزب الوطن الام عام ١٩٨٣ اراد ان يدرج يلماز في قائمة المؤسسين انتخب يلماز نائبا في المجلس الوطني الكبير بعد فوز حزب الوطن الام في انتخابات عام ١٩٨٣ واصبح وزيرا للثقافة عام ١٩٨٦ وتولى وزارة الخارجية في حكومة أوزال الثانية بعد انتخابات ١٩٨٧ للمزيد ينظر

Süleyman Yeşilyun، Türkiye'nin Başbakanları، Kültür-Sanat Yayımları Menekşe Sokak Moda Işhanı، Ankara، 2006، S 368 -370.

(٨) سهاد عباس كريم مجيد الشلال، مسعود يلماز وأثره في السياسة التركية حتى عام ٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠١٩،، ١٦٣.

(٩) منال محمد صالح الحمداني، التطورات السياسية في تركيا ١٩٩٣ -٢٠٠٣، ص ٦٣؛ سهاد عباس كريم مجيد الشلال، المصدر السابق ، ص ١٦٣.

(١٠) حنا عزو بهنان، تانسو تشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية ١٩٩١- ١٩٩٧، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد الرابع، العدد التاسع، جامعة الموصل،٢٠٠٨، ص ١٢١.

(١١) يوسف ابراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ٧٦.

(١٢) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١٣) الخصخصة: - تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد في النشاط الاقتصادي ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام كليا او جزئيا ولا يشير توسيع الملكية الخاصة إلى الخروج المفاجئ والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وانما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا وذلك

بزيادة نصيب القطاع الخاص. للمزيد ينظر: - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٩.

(14) İrfan Neziroğlu Ve Tuncer Yilmaz , Türkiye Büyük Millet Meclisi Koalisyon Hükümetleri, Koalisyon Protokolleri, Hükümet Programları Ve Genel Kurul Görüşmeleri , Cilt 3 , Tbmm Basımevi , Türkiye , 2015, S 2020 , 2028 2027,2031 .

(١٥) يوسف ابراهيم الجهماني، المصدر السابق، ص ٧٤.

(١٦) صحيفة الجمهورية،٤٣٢٧، بغداد، ٨ اذار ١٩٩٦.

(١٧) حنا عزو بهنان، المصدر السابق، ص ١٢١

(١٨) نورا نجاة حسين، حزب العدالة والتنمية في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ٤٩، ٥٠.

(١٩) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، التطورات السياسية والدستورية في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص ١٠٢

(٢٠) حزب العمال الكردستاني: -تأسس الحزب عام ١٩٧٩ بزعامة عبد الله اوجلان وهو الحزب المعروف اختصارا (P.K.K) وجوهر فكر مؤسسي الحزب ان كردستان الشمالية اي مناطق جنوب تركيا هي تحت سيطرة القوات التركية ويجب تحريرها وإقامة دولة للشعب الكردي. للمزيد ينظر: - عمار عباس محمود، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٩٨.

(٢١) خالد الاضور، المد الاسلامي في تركيا من أربكان إلى أردوغان الابعاد – التداعيات – المستقبل، دار الهيثم للطباعة والاعلان والنشر، د. م، ٢٠٠٧، ص ٤٢-٤٣.

(٢٢)حرب الخليج الثانية :- تعرف بعملية عاصفة الصحراء او حرب تحرير الكويت و استمرت من ٢ اب ١٩٩٠ إلى ٢٨ شباط ١٩٩١ و هي حرب شنتها قوات التحالف المكون من ٣٤ دولة منها دول عربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق بعد اخذ الاذن من الامم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي كان ذلك على خلفية تطور النزاع الذي بدأ في سياق حرب الخليج الاولى إذ اتهم العراق الكويت عام ١٩٩٠ بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة و اجتاحت القوات العراقية الكويت و فرضت عقوبات اقتصادية على العراق و طالبه مجلس الامن بالانسحاب دون قيد او شرط . للمزيد ينظر: - عرفات علي جرغون، العلاقات الايرانية الخليجية الصراع – الانفراج – التوتر، العربي للنشر، مصر، ٢٠١٦، ص ١٥١.

(٢٣) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، إثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الاسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الازهر -غزة، ٢٠١١، ص ٥٥.

(24) İrfan NEZİROĞLU Ve Tuncer YILMAZ, A.G.E. S 2360

(٢٥) كريم مطر الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، ص ٢٢٤.

(٢٦) منال محمد الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٢، ص ١٣٤.

(27) İrfan NEZİROĞLU Ve Tuncer YILMAZ, A.G.E. S 2365

(٢٨) عبير عدي علي الصالح، المصدر السابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٢٩) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، المصدر السابق، ص١٠٢.

(30) İrfan NEZİROĞLU Ve Tuncer YILMAZ, A.G.E. S 2365.

(٣١) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، المصدر السابق ص ١٠٠.

(٣٢) سلمان داود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٥.

(٣٣) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣٤) نورا نجاة حسين، المصدر السابق، ص ٥٣، ٥٤.

(٣٥) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٣٦) نورا نجاة حسين، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٣٧) عبير عدي علي الصالح، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٣٨) مجموعة السبعة (G-7): - وهي مجموعة الدول الصناعية السبعة تألفت هذه المجموعة من مجموع الدول الصناعية الكبرى، عام ١٩٧٨ من كل من (كندا، إيطاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، المانيا، ويجتمع وزراء المالية لهذه الدول عدة مرات في العام لمناقشة السياسات الاقتصادية. للمزيد ينظر: - حسام الدين جاد الرب، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، دار العلوم، مصر، د.ز، ص ١٤١.

(٣٩) كريم مطر الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، ص ٢٢٥؛ غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ترجمة وطباعة مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي،٢٠٠٩، ص ٦٤.

(40) Ali Ari and Raif Cergibozan, OP. Cit, p 38.

(٤١) محمد الهامي، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٩.

(٤٢) الاهرام (القاهرة)، العدد ٤٠٢٩٤، ٢ نيسان ١٩٩٧.

(٤٣) الجمهورية (بغداد)، العدد ٩٤٦٤، ٥ اذار ١٩٩٧.

(٤٤) الجمهورية (بغداد) العدد ٩٨٤٠، ٢٩ أذار ١٩٩٧.

(٤٥) الاهرام(القاهرة)، العدد ٤٠٢٩٦، ٤ نيسان، ١٩٩٧

(٤٦) إبراهيم خليل احمد، تركيا صراع الهوية – تركيا والعلمانية الإسلاميون في المواجهة، الجزيرة نت، د. م، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٤٧) عمر الشوبكي، عودة العثمانيين الاسلامية التركية، المسبار للدراسات والبحوث، الامارات، ٢٠١٠، ص ٧٠.

(٤٨) من أهم هذه المطالب (منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية، وحظر أرتداء الحجاب، وتجريم أي نشاط سياسي له دوافع دينية وأغلاق مدارس تعليم القران الكريم التابعة للإسلاميين ووقف بناء المسجد الجديد في حي تقسيم بإسطنبول فضلا عن فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لارتباطهم بالتيار الاسلامي) كانت هذه المطالب لحماية علمانية الدولة مما وضع أربكان في وضع حرج لأنه لا يستطيع قبول هذه المطالب التي تهدم ما بناه في سنوات، ولم يكن باستطاعته تجاهل هذه المطالب مما دفعه للاستقالة. للمزيد ينظر: - كريم مطر الزبيدي، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤٤٦.

(٤٩) محمد الهامي، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥٠) الموسياد:- وهي رابطة الصناعيين وارباب الاعمال المستقلة والمؤلف من الاحرف الأولى للاسم باللغة التركية، انشأت عام ١٩٩٠ ووصف الموسياد بالإسلامي لعدة أسباب منها انتمائه للطوائف والمذاهب الدينية و ما يظهر عليه الإسلام بانه مرجعا ذا شأن في نشاطاته و لعلاقاته الوثيقة مع الإسلام السياسي وحقق الموسياد نجاح كبير في المشاريع ذات الاحجام المختلفة و التي تتوزع على أقاليم تركيا الجغرافية وهذا يمكن اعتباره دليلا على إمكانية تعايش الإسلام مع التنظيم الغربي – العقلاني و ان ظهور الموسياد وضع حد لهيمنة التوسياد . للمزيد ينظر بيتر ال بيرغز وساموبل بي هنتغون، عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، السعودية، ٢٠٠٤، ص ٤٣٤-٤٣٥.

(٥١) ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١١٣-١١٤.

(٥٢) حزب اليسار الديمقراطي: - وهو حزب سياسي قومي شديد العلمانية تأسس هذا الحزب عام ١٩٨٥ ورمزه (DSP) وهو امتداد لحزب الشعب الجمهوري، وضع اجاويد هيكلية الحزب ونظامه الداخلي وبرنامجه الا انه لم يتمكن من قيادته بسبب الحظر المفرض عليه لذلك تولت زوجته رهشان اجاويد قيادته. للمزيد ينظر: - نزار طاهر حسين، حزب اليسار الديمقراطي، ص٢٥، ٢٨.

(٥٣)بولند اجاويد: - ولد في ٢٨ ايار ١٩٢٥ في اسطنبول التحق بمدرسة معمار كمال الابتدائية عام ١٩٣١ ثم بثانوية اتاتورك وتخرج من كلية روبرت الامريكية في اسطنبول وحصل على البكالوريوس في الآداب قسم الترجمة عام ١٩٤٤، وشارك في مناقشات وضع دستور عام ١٩٦١ وأصبح وزيرا للعمل للسنوات ١٩٦١-١٩٦٥، وتولى رئاسة حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧٢، أصبح رئيسا لتركيا ست مرات، توفي اجاويد عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر: - حامد السويداني، تركيا وعلاقاتها الاقليمية، دار المصمم التقني للطباعة، الموصل،٢٠١٧ ص ١٠٢.

(٥٤)حزب الشعب الجمهوري: نشأ هذا الحزب عن جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي التي قادت النضال الوطني التركي خلال مراحل التحرير والاستقلال في الفترة (١٩١٩-ـ ١٩٢٢) أعلن عن

تأسيس الحزب رسمياً في ٩ أيلول ١٩٢٣ وأصبح (أتاتورك) رئيساً له، وفي تشرين الثاني ١٩٢٤ أضيفت كلمة الجمهوري لاسم الحزب، تبنى الحزب ستة مبادئ هي (الجمهورية، العلمانية، القومية، الشعبية، الإنقلابية، الدولتية).للمزيد ينظر أفراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٨٠ـ ٢٠٠٢،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٨، ص٧.

(٥٥) سهاد عباس كريم، المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٥٦)هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض،٢٠٠١،ص ٣٦.

(57) İrfan NEZİROĞLU ve Tuncer YILMAZ, A.G.E. s 2527, 2530.

(58)A.E, S 2535.

(٥٩) سهاد عباس كريم، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(60) İrfan NEZİROĞLU ve Tuncer YILMAZ, A.G.E, 2544، 2548.

(٦١) السندات:- وهي بمثابة عقد او اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر ويقضي الاتفاق بأن يفرض المستثمر (المصرف)الجهة المصدرة مبلغا لمدة معينة وسعر فائدة معين والسند يختلف عن القرض لانه قابل للتداول إذ يمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحامله بمعنى ان السند بمثابة صك مديونية يعطي لحامله (المصرف المستثمر) الحق في استرداد قيمته الاسمية عندما يحين تاريخ الاستحقاق ويحصل بمقتضاه على فائدة بصفة دورية، وفقا للمعدل المحرر على السند . للمزيد ينظر: - خلفان حمد عيسى، ادارة الاستثمار والمحافظ المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦ ص ١٠١ -١٠٢.

(٦٢) نورا نجاة حسين، المصدر السابق، ١٢٢-١٢٣.

(63) Seygt Yildiran, Adalet Ve Kalkinma Partisi (Ak Parti) Dönemi Türkiye Ekonomisi (2002-2012),Yüksek Lisans Tezi , Marmara Ünġversġtesġ , Ġktġsat Anabġlġm Dali , 2018, S 9

(٦٤) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على معهد الاحصاء التركي ومحضر المجلس الوطني التركي الكبير http://www.tuik.gov.tr/؛ GÜNÜMÜZE ERDAL TANAS KARAGÖL, GEÇMİŞTEN Görmez, TÜRKİYE'DE DIŞ BORÇLAR seta Analiz, S ayı:26 | Ağus t os 2010 ,Yüksel -,2009 p 21 The Economic and Financial Stability in Turkey: A Historical Perspective .22

(65) Ziya Öniş Barry Rubin, The Turkish Economy in Crisis, Frank Cass, London, 2003, P 27.

(66) Executive Summar, Preliminary National Development Plan (2004 – 2006), Ankara, 2003, p7.

(٦٧) ازمة جنوب شرق اسيا:- وهي الازمة التي حدثت في معظم قارة اسيا في الثاني من تموز ١٩٩٧ وكانت البداية في تايلند التي تعد الحلقة الاضعف بين دول جنوب شرق اسيا إذ ادى ارتباط عملتها بالدولار إلى فقدان قدرتها التنافسية وبدأت صادراتها بالتراجع لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ في مقابل ذلك استمرت وارداتها بالتزايد مما تسبب في تفاقم العجز في الميزان التجاري ومما فاقم الامر هو قيام حكومة تايلند لمعالجة الامر بضخ كميات كبيرة من احتياطاتها من النقد الاجنبي وهذا مادى إلى الانخفاض تلك الاحتياطيات بدرجة كبيرة،وكان اكثر الدول تأثرا بها إندونيسيا، كوريا الجنوبية، وتايلند، وتليها بدرجة أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان وسنغافورة و وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها. للمزيد ينظر: - عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والازمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٦، ص ١٣٥ -١٣٦.

(68) Decision of Turkish Grand National Assembly, Decision on The Approval of Long-Term Strategy And 8 Th Five-Year Development Plan (2001-2005) Decision on The Approval of Long-Term Strategy And 8 Th Five-Year Development Plan (2001-2005), p 35.

(69) Ali Acaravci. Uluslararasi Sermaye Hareketleri Ve Türkiye Ekonomisi Üzerine Etkileri (1986-1998). Yüksek Lisans Tezi, Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü. Çukurova Üniversitesi Dana. 2000, S78.

(70) ZİYA ÖNİŞ BARRY RUBIN, A.G.E. S 29.

(٧١) نورا نجاة حسين، حزب العدالة والتنمية في تركيا دراسة تاريخية في التوجهات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص ١٢٢.

(72) 20. Dönem 3. Yasama Yılı 30. Birleşim 18 Aralık 1997 Perşembe.

(٧٣) سلمان داود سلوم العزاوي، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(74) Hasan Cömert, A Tale of Three Crises in Turkey: 1994, 2001 and 2008–09, ERC Working Papers in Economics, Turkey, 2018, p 12.

(75) 20. Dönem 3. Yasama Yılı 30. Birleşim 18 Aralık 1997 Perşembe

(76) Ali Acara ،A.G.E. S79.

(٧٧) نورا نجاة حسين، المصدر السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

(٧٨) رواء زكي يونس الطويل، رواء زكي، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٢١.